مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الحادي والعشرين - المجلد الأول - علوم القرآن - آذار 2023 م
doi.org/10.52866/esj.2021.01.21.01

التّنازُع في المعمول المتوسط ، دراسة تطبيقية في القرآن الكريم

أ. م. د. قيس عبدالله محمد جاسم
كلية الإلهيات - جامعة هيتيت / تركيا

مستخلص:

يحاول الباحث في هذه المقالة الصغيرة أن يبين التّنوع الرّائع في أساليب اللغة العربية الّتي تؤدي إلى سعتها وتعدد دلالاتها، وذلك من خلال الكلام عن أسلوب التّنازع النّحوي الذي يختصر جملتين أو اكثر في جملة واحدة؛ حيث إن التّنازع يعني: «إعمال عاملين فأكثر بمعمولٍ واحد فأكثر مطلوب لكلٍّ منها من حيث المعنى».

ويركز الباحث مقالته على **تنازع العاملين في المعمول المتوسط** الذي أقره علماء وجهابذة مثل أبي علي الكسائي وأبي حيّان والمرادي. وهذا الإعمال يبعدنا عن الحذف والتّقدير، وهذا مطلوب عند أهل اللّغة. وقد حاول الباحث أن يذكر عدة أمثلة من تفاسير العلماء الذين أجروا بعض معاني الآيات على هذا التّنازع، كما حاول أن يجري دراسة تطبيقيّة على أكثر من عشرة مواضع قرآنية.

كما تبُين المقالة العلاقة الأصيلة بين هذا التّنازع وبين وقف التّعانق أو التّجاذب؛ حيث يكون للجملة حال التّعانق معنيان بحسب الوقف، بينما في التّنازع يكون كلا المعنيين مقصودين معا.

وقد بين الباحث أن القاعدة الّتي يقررها النّحويون: أنه لا يجتمع أكثرُ من عاملٍ على معمول واحد هي حجة جدلية مردودة تسيء إلى النّحو ولا تفيده.

الكلمات المفتاحية: التنازع، العامل، المعمول المتوسط، وقف التّعانق، التقدير.

The dispute in the effective (word) in the middle (of a phrase or a sentence) A practical study in the Holy Qur'an

Qays abdullah mohammed - ilahiyat fakültasi / Hitit Üniversitesi
goldmanasd69@yahoo.com/ Tel. 00905354698835\ Türkiye

Abstract :

In this small article, the researcher tries to demonstrate the remarkable diversity of Arabic language methods that lead to their capacity and multiplicity connotations, by talking about the grammatical dispute method that summarizes two or more sentences in one. Dispute means: "The realization of two or more factors (the effective words) in one or more ways required for each of them in terms of meaning."

The researcher focuses his article on the dispute of two effective words (that need or required the same essential word), this recognized by outstanding scientists and scholars, such as Abu Ali Al-Kasaei, Abu Hayyan and al-Muradi. This style keeps us away from deletion and guessing and is required by the linguists.

The researcher tried to mention several examples of the explanations of the scientists who performed some of the meanings of the verses on this dispute, and he tried to conduct an applied study on more than ten Qur'anic verses.

The article also illustrates the inherent relationship between this dispute and the cessation of connection or attraction where the sentence connection status is concerned with the cessation, while in the dispute both meanings are intended.

The researcher has shown that the rule decided by the grammarians: that no more than one effective factor meets on a single aimed word is a rewarding argument that abuses grammar and does not restrict it.

Keywords: dispute, active elements, middle passive element, Al-Mu'anaqah (The Interchangeable Pause), guessing.

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول اللهّ وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإن اللّغة العربية غنية بالأساليب الرّائعة الّتي تعلو بها وتسمو؛ ومن هذه الأساليب الكثيرة؛ أسلوب «**التّنازع**» أو «الإعمال»[1]، وهذا الفن قد ذكره الأسبقون ومنهم سيبويه (ت180هـ/ 796م) فقد جاء في كتابه «باب الفاعلينِ والمفعولِين اللّذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به»[2]، وكذا سمّاه الزّجّاجيّ (ت337هـ/ 949م)[3]. وسماه المبرّد (ت286هـ/ 899م): «بَاب من إِعْمَال الأول وَالثَّانِي» وسماه أيضًا «بَاب الْإِخْبَار في بَاب الْفِعْلَيْنِ الْمَعْطُوف أَحدهمَا على الآخر»[4].

والعلماء متّفقون على إعمال العاملَين المتقدمَين في المعمول المتأخر، ولكنهم مختلفون في المعمول المتقدم والمتوسط، والباحث في هذا البحث الصغير سيحاول أن يؤيد التّنازع في المعمول المتوسط، وإعمال كلا العاملين الذين يعتورانه معا، وسيجري دراسة تطبيقية قرآنية له.

وكان **الباعث على هذا البحث**، هو أني وجدت نتيجة قراءاتي في **وقف التّعانق** أن العلماء يُعمِلون أحد العاملين -السّابق واللاحق- بحسب الوقف، فأردت أن أُثبت أمرا آخر؛ وهو إمكانية إعمالهما معا، ويكون موضع التّعانق هو العامل المتوسط -في بعضها-؛ وهو موضوع هذا البحث.

ولمّا **لم أجد من بحث في هذا الموضوع بحثا خاصا، إلا** سطورا في بعض كتب النّحو، عند ذكرهم باب التّنازع، عزمت على الكتابة فيه -وإن كنت قليل البضاعة- معتمدا على الرّب الكريم، ثم على تسديدات أساتذتنا ومشايخنا.

ولكن هناك من كتب في باب التنازع على العموم، مثل:

1. الاشتغال والتنازع في ضوء القرآن وقراءاته لمحمد أنس ناجي (رسالة ماجستير).
2. دراسة باب التّنازع النحوي من خلال كتب إعراب القرآن وتفسيره، دراسة نحوية تطبيقية، للدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، بحث في مجلّة الجامعة الإسلاميّة، العدد 131، المملكة العربية السعودية.
3. الإضمار في أسلوب التنازع بين السّماع والقياس للدكتور سعود الخنين. بحث في مجلة العلوم العربية، العدد 32، رجب، 1435هـ، المملكة العربية السعودية.
4. تنازع العامل النحوي وأثره في الخطاب للدكتور عبدالرزاق السعدي بحث في مجلة الباحث الجامعي، العدد (14 – 15) 2007م، اليمن.
5. التنازع في النحو، للدكتور شوقي المعري، بحث في مجلة التراث العربي، العدد 89، محرم، 1424هـ، سوريا.

وهذا البحث مهمّ، حيث إن فيه توسيعا للمعنى واختصارا في اللفظ وتجنبا للحذف والتقدير..

---

(1) دراسة باب التّنازع النحوي من خلال كتب إعراب القرآن وتفسيره، دراسة نحوية تطبيقية، د. إبراهيم البعيمي، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، العدد 131، المملكة العربية السعودية، 423.

(2) الكتاب، سيبويه (ت180هـ)، بتحقيق الأعلم الشنتمري «تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب»، ط: 3، ايران، مؤسسة الأعلمي، 1410هـ، 1/ 50.

(3) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور (ت669هـ)، المحقق: د. صاحب أبو جناح، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب، ط. 1، 1400هـ- 1980م، 1/ 613.

(4) المقتضب، أبو العباس المبرد (ت286ه)، تحقيق: محمد عظيمة، عالم الكتب، بيروت، 4/ 72، 3/ 112.

وقد جعلت البحث في مقدمة، وتمهيد، وتطبيقات قرآنية، وتطبيقات على ربط التّنازع بالتعانق؛ أما التّمهيد فقد ذكرت فيه معنى التّنازع وكلام العلماء فيه، وكيفية إعمال العاملين وخلاف العلماء في بعض مسائله، وأدلة القائلين بالإعمال في المتوسط، وذكرت بعض الأمثلة من التّفاسير فيه. ثم جعلت القسم الثّاني في تطبيقات من القرآن الكريم. ثم تكلمت في القسم الثّالث على علاقة التّنازع على المتوسط بوقف التّعانق، مع أمثلة توضيحية. ثم ذكرت الخاتمة.

تمهيد:

التَّنازُع لغة: التّخاصم والتّجاذب، وتنازع القوم في الشيء: اختصموا، وبينهم نزاعة، أي: خصومة في حق[1]. وفي اصطلاح النّحو والإعراب هو: «إعمال عاملين فأكثر بمعمولٍ واحد فأكثر مطلوب لكلٍّ منها من حيث المعنى»[2].

والوجه القياسي لأسلوب التّنازُع هو اعتقاد أنَّ **العاملين المتنازعين يمثّلان جملتين منفصلتين في الأصل، ثم أصبحتا بهذا الأسلوب الموجز الجميل جملة واحدة،** انقطع أحدُ عامليها عن الإسناد واستمرَّ الآخَر، وحُذف من أحدهما ما أغنى عنه الآخر -حسب رأي الجمهور- أو اشترك كلا العاملين في العمل معا إذا كانا يطلبان معمولاً على جهةٍ واحدة -حسب رأي الفراء (ت207هـ/ 822م)-[3].

وإذا تقدّم العاملان فيجوز إعمال الأوَّل كما يجوز إعمال الأخير، فالكوفيُّون يُعمِلون الأوَّل لسبقه، ولأن إعمال الثّاني يؤدّي إلى عود الضمير على متأخر لفظاً، والبصريُّون يُعمِلون الْأَخير لقُرْبه، ولِئلا يُفصل بين العامل ومعموله بأجنبيٍّ.

فَإِن أعملت الأوَّل أضمرت فِي الثّاني كل ما يحْتَاج إِلَيْه من مَرْفُوع ومنصوب ومجرور، نَحْو: «قَامَ وَقعدا أَخَوَاك، وَقَامَ وأكرمتهما أَخَوَاك، وَقَامَ ومررت بهما أَخَوَاك».

وإن أعملت الثّاني، فَإِن احتاجَ الأوَّل إِلى مرفوع أضمرته، فَقلت: قاما وَقعد أَخَوَاك، وَإِن احْتَاجَ إِلَى مَنْصُوب أَو مخفوض حذفته، فَقلت: ضربت وضربني أَخَوَاك، ومررت وَمر بِي أَخَوَاك.

ومِن إعمال أكثر من عامل في أكثر من معمول؛ قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة:197] فقد تنازعت المصادر الثّلاثة: «رَفَثَ، فُسُوقَ، جِدَالَ» في قوله: «في الحج»[4]، وقوله تعالى: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[المائدة 14]، فقد تنازع ثلاثة عوامل؛ فعل ومصدران وهي: «أغرينا، العداوة، البغضاء» في «إلى يوم القيامة»، فالإغراء والعداوة والبغضاء كلها مستمرة إلى يوم القيامة[5].

وأيضًا قول النبي ﷺ: «تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ

(1) لسان العرب، ابن منظور الأفريقي (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط. 3، 1414هـ، 8/ 352، مادة نزع.

(2) ينظر شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (ت672هـ)، المحقق: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط. 1، 1410هـ- 1990م، 2/ 164- 166؛ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي(ت911ه)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقية، مصر، 3/ 118.

(3) ينظر المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (ت377هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط.1، 1407هـ- 1987م، 238؛ شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، 1/ 617؛ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش(ت778هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، مصر، ط: 1، 1428هـ، 4/ 1774.

(4) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت756هـ)، دار القلم، دمشق، 2/ 324.

(5) الدر المصون، السمين الحلبي، 4/ 227.

دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً»[1] فتنازع ثلاثة أفعال وهي: «تسبّحون وتكبّرون وتحمدون» في اثنين: ظرف: وهو «دبر»، ونائب مصدر: وهو «ثلاثة»، فأعمل الأخير لقربه، فنصب «دبر» على الظرفية، و«ثلاثًا» على المفعولية المطلقة، لنيابته عن المصدر، وأعمل الأوّلين في ضميريهما، وحذفهما لأنّهما فضلتان[2].

وهذا الإضمارُ والحذفُ إذا تقدَّم العاملان، بخلاف ما إذا تأخَّر أحدُهما، فإنَّ الضمير فيه سيعود على معمول متقدم.

أما **الفرَّاء** فيُعمِل كلا العاملين معًا؛ إذا كانا يطلبان معمولاً على جهةٍ واحدة: كأنْ يطلباه فاعلاً مثلاً أو مفعولا به أو غيره، وذلك نحو: «قامَ وقعدَ زيدٌ»، و«رأيت وأكرمت زيدًا»[3].

وقال ابن مالك (ت672هـ/ 1274م) معلقا على قول الفراء: «والذي ذهب إليه غير مستبعد فإنه نظير قولك: «زيد وعمرو منطلقان»، على مذهب سيبويه[4]، فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر، فيكون «منطلقان» مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه، لأنهما يقتضيانه معا. ويمكن أن يكون على مذهبه قول الشاعر:

إنَّ الرّغاث إذا تكون وديعةً

يُمْسِي ويُصْبح دَرُّها ممحوقا..[5]»[6].

ومما يستدل به على صحة رأي الفراء أيضًا: قول غيلان بن عقبة ذي الرّمة (ت 117هـ/ 735م):

وهل يرجع التّسليمَ أو يكشف العَمَى

ثلاثُ الأثافي والرسوم البلاقعُ[7]

(1) الحديث عن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ الله ﷺ، فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَى، وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟ «قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا نَتَصَدَّقُ، وَيُعْتِقُونَ وَلَا نُعْتِقُ، فَقَالَ رَسُولَ الله ﷺ: «أَفَلَا أُعَلِّمُكُمْ شَيْئًا تُدْرِكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ وَتَسْبِقُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ؟ وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ» قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ الله قَالَ: «تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً». يُنْظَر المسند الصحيح، الإمام مسلم بن الحجاج (261هـ)، دار إحياء التّراث، بيروت، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ، بَابُ اسْتِحْبَابِ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَبَيَانِ صِفَتِهِ، 595، 1/ 416.

(2) يُنْظَر ما سبق في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، 2/ 169؛ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين ابن القيم (ت767هـ)، المحقق: د. محمد بن عوض السهلي، أضواء السلف، الرّياض، ط. 1، 1373هـ- 1954م، 1/ 345؛ تمهيد القواعد، ناظر الجيش، 1428هـ، 4/ 1776؛ شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، خالد الأزهري (ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 1421هـ- 2000م، 1/ 475، 489؛ وأيضًا د. إبراهيم البعيمي، دراسة باب التّنازع النّحوي من خلال كتب إعراب القرآن، 431؛ الإضمار في أسلوب (التنازع) بين السّماع والقياس، د. سعود الخنين، مجلة العلوم العربية، العدد الثّاني والثلاثون، رجب ١٤٣٥هـ، المملكة العربية السعودية (وهو بحث جيد في الباب).

(3) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، 1/ 617؛ شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي (ت686هـ)، تحقيق وتصحيح: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، 1395هـ- 1975م، 1/ 206؛ تمهيد القواعد، ناظر الجيش، 4/ 1774

(4) الكتاب، سيبويه، بتحقيق الأعلم الشنتمري، 1/ 288.

(5) لم أتمكن من معرفة قائله، والرَّغوث والرغاث: النعجة المرضعة حين تفطم ولدها، ينظر الجيم، أبو عمرو الشيباني (ت206هـ)، المحقق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1394هـ- 1974م، 2/ 9.

(6) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، 2/ 166.

(7) ينظر شرح ديوان ذي الرّمة، أبو نصر الباهلي (ت231هـ)، المحقق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، ط. 1، 1982م- 1402هـ، 2/ 1274؛ إصلاح المنطق، ابن السكيت (ت244هـ)، المحقق: محمد مرعب، دار إحياء التّراث، لبنان، ط. 1، 1423هـ- 2002م، 216؛ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (ت393هـ)، تحقيق:

فإن كلا من الفعلين: «يرجعن ويكشف» عاملان في «ثلاث»، ولو جرى على طريقة الإضمار، وأعمل الأوّل لقال: «يرجع أو يكشفنَ»، ولو أعمل الثّاني لقال: «يرجعن أو يكشف العمى»[1].

وكذلك يستدل بقول علقمة بن عبدة الفحل (ت نحو20ق.هـ):

تَعَفَّقَ بالأرطى لها وأرادها

رجالٌ فبذَّتْ نبلَهم وكَليبُ[2]

فلم يظهر الإضمار في أيٍّ من الفعلين، فانه لو أعمل الأوّل لقال: «وأرادوها»، ولو أعمل الثّاني لقال: «تعفقوا»، وهو يدلّ على توجههما كليهما للمعمول[3].

ومذهب الفراء مذهب سهل تندفع به إشكالات كثيرة منها: عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، ويغني عن التّقدير والإضمار والتّطويل، ويهبنا الاختصار ووضوح المعنى، وهما مطلبان في النّحو عزيزان[4].

وقد انتصر الدّكتور سعود الخنين لرأي الفراء بأدلة جيدة بنحو ثلاثين صفحة، من قوله: «وقد وجدت في رأي الجمهور مشكلاتٍ، وفي رأي الفرّاء مؤيّدات...» إلى نهاية الكتاب[5].

ولا يُشكل على رأي الفرّاء إلاّ القاعدةُ القياسية الّتي يقررها النّحويون: **أنه لا يجتمع أكثرُ من عاملٍ على معمول واحد**؛ وهو حكم منطقي جدَلي، وليس لغويًّا صِرفًا، وهذا لا ينبغي له أن يكون سببا في التّعسير والتعمية، على أنه يمكن الجدال في قبوله، وقد بينّا من النّحو ما يخالفه[6].

وقد قال الأستاذ عباس حسن عن هذه القاعدة إنها: «**حجة جدلية مردودة؛ لأنها من نوع الجدليات الّتي تسيء إلى النّحو من غير أن تفيده**»[7]، وعند ذكره أمثلة للحال عند كون العامل متعددا نحو: «بنيتُ البيتَ وأصلحتُ السّورَ جميلين»، و«وقفتْ سعادُ وشاهدت أمَّها متكلمتين»، قال رحمه الله: «من الكلام النّظري المحض ما يقوله النّحاة: إن العامل في الحال عند تعدد العامل هو مجموع العوامل، لا كل واحد مستقلًا، لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد، ولا فائدة من تناسي الأمر الواقع من غير داع؛ **فالواقع أن كل عامل قد اشترك في العمل**»[8].

أحمد عبد الغفور، ط. 4، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، 3/ 925. و«العمى»: الجهل. و«الأثافي»: جمع أثفية، وهي الحجارة الّتي تنصب القدر عليها. و«الرَّسْم»: الأثرُ الباقي من الدَّار بعد أن عَفَت. و«بلاقع»: لا شيء فيها. يريد الشاعر: هل ترد السلامَ أو تكشف الجهل ثلاثُ الأثافي.

(1) الإضمار في أسلوب التّنازع بين السّماع والقياس، الخنين، 64.

(2) ينظر ديوان علقمة الفحل (ت نحو20 ق. هـ)، بشرح: الأعلم الشنتمري، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، راجعه: فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب؛ الاختيارين، الأخفش الأصغر (ت315هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط. 2، 1984م، 650؛ تهذيب اللغة، الأزهري (370هـ)، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، 2001، 177/ 1، وهو في هذا البيت يصف ناقته بالقوة، وأن النّاس ومعهم أسلحتهم وكلابهم أرادوا أن يلحقوا بها، مستترين بشجر الأرطى، ولكنها فاتتهم. ومعنى تعفق: لجأ واستتر. الأرطى: نوع من الشجر. وبذّت نبلهم: فاقت نبالهم في السرعة. كليب: جمع كلب، كعبيد جمع عبد.

(3) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، 1/ 127؛ التّذييل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط. 1، دار القلم- دار كنوز إشبيليا، دمشق، 2/ 148.

(4) الإضمار في أسلوب التّنازع، الخنين، 60.

(5) الإضمار في أسلوب التّنازع، الخنين، 57- 86.

(6) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي، 206/ 1؛ الإضمار في أسلوب التّنازع، الخنين، 64

(7) النحو الوافي، عباس حسن (ت1398هـ)، دار المعارف، ط. 15، 2/ 389.

(8) النّحو الوافي، عباس حسن، 2/387. وينظر حاشية

ويشترط جمهرة النّحاة أن يكون العاملان المتنازعان متقدمين على المعمول المتنازع فيه. **لكن أجاز أبو عليٍّ الفارسيُّ (ت 377هـ / 987م)[1] التّنازُع في المعمول المتوسط** فيما حكاه عنه ابن بري (ت582هـ/ 1178م) وابن هشام الخضراوي (ت646هـ/ 1248م) في شرح الإيضاح، وأبو حيَّان الأندلسي(ت745هـ/ 1344م)، والمراديّ الحسن بن قاسم (ت 749هـ/ 1348م)، وابن هشام الأنصاري (ت761هـ / 1360م)، وخالد الأزهريّ (ت905هـ/ 1499م)[2] وغيرهم.

وقد أجاز أبو علي في قول ساعدة بن جؤية:

قد أوبيت كلّ ماء فهي طاوية

مهما تصب أفقا من بارق تشم[3]

أن تكون «من» زائدة، و«بارق» في موضع نصب بـ«تَشِمْ» ومفعول» تُصِبْ» محذوف، وهو ضمير عائد على «بارق»، فيكون التّنازع في الفعلين «تصب وتشم» في طلب «بارق» المتوسط بينهما على المفعولية، أي: مهما تصبْ بارقاً تَشِمْه[4].

ولذا فإن أبا حيَّان الأندلسي في كتابه (ارتشاف الضرب) يرى أنَّ تقديم العامل أكثريٌّ لا شرطٌ[5]، وقال في (التذييل والتكميل): «وهذا الذي ذكره أبو علي من إعمال الفعلين والمعمول متوسط، يدلّ على أن التّقدم في العاملين ليس بشرط، وقلما ذكروه. ونظير ما ذكره الفارسي قولك: **«إن تجد يومَ فراغٍ زيدًا تؤدب»**، المعنى: إن تجد زيدًا في يوم

على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان محمد بن علي (ت1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 1417هـ- 1997م، 2/ 274؛ حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري محمد بن مصطفى (ت1287هـ)، ضبط وشكل يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط. 1، 1424هـ- 3003م، 1/ 443.

(1) الإيضاح، أبو عليٍّ الفارسيُّ(ت 377هـ)، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود، الرياض، ط.1، 1389هـ- 1969م. 173؛ شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، ابن بري (ت582هـ)، تحقيق: عبيد درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1405ه، 151. ولم أجد قول أبو علي الفارسي بالتفصيل فيما عندي من كتبه.

(2) يُنْظَر على التّوالي: اللباب في الرد على ابن الخشاب، ابن بري (ت582هـ)،مطبعة صبيح، 1326ه، 19؛ الأشباه والنظائر في النّحو، السَّيوطيُّ (ت911هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، غازي مختار طليمات، إبراهيم محمد عبد الله، أحمد مختار الشريف، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1407هـ- 1987م، 268/ 4؛ أبو حيان، ارتشاف الضرب، تحقيق وشرح: رجب عثمان مُحَمَّد، مراجعة: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، 1418هـ - 1998م، 2139/ 4؛ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (ت749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط. 1، 1428هـ- 2008م، 635/ 2؛ ابن هشام، أوضح المسالك، 170/ 2؛ شرح التّصريح على التّوضيح، خالد الأزهري، 479/ 1.

(3) المعاني الكبير في أبيات المعاني، ابن قتيبة الدينوري (ت276هـ) المحقق: المستشرق د سالم الكرنكوي وعبد الرّحمن بن يحيى اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، ط. 1، 1368هـ- 1949م، 2/ 727؛ المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده المرسي (ت458هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 2000، 8/ 394؛ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، ط. 4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، 8/ 163. ورُوِيتْ عروضه «ضاوية وطاوية وصاوية» فمعنى ضاوية هزيلة، وطاوية: ضامرة، وصاوية: يابسة جلودها عليها من العطش و«أوبيت»: كل ماء منعت، و«الأفق نواحي السماء»، و«بارق»: سحاب ذو برق، و«تَشِم»: تنظر إليه لتعرف مواقع مطره، يقال شام البرق أي نظر إليه ليعرف أين يقع. والشاعر يصف بقراً وحشية عطشى تريد الماء وتخشى القانص المتربص على الماء، فهي تنظر إلى البرق وتشمه عسى أن تجدا ماء تشربه.

(4) ينظر ابن هشام، شرح قصيدة كعب بن زهير بانت سعاد، بحاشية إبراهيم الباجوري، مصر، 1916م، 18؛ التّذييل والتكميل، أبو حيان، 7/ 69؛ خالد الأزهري، شرح التّصريح، 1/ 479؛ الأشباه والنظائر في النّحو، السَّيوطيُّ، 4/ 153.

(5) يُنْظَر ارتشاف الضرب، أبو حيان، 2139/ 4.

فراغ تؤدبه، فحذفت الضمير، وأعملت تؤدب في زيد وفي يوم، وحذفت من تجد ضمير ما أعملت فيه تؤدب، كأنك قلت: إن تجده، أو إن تجد فيه إن أردت اليوم. وقد ذكر بعض أصحابنا كون المعمول يتقدم على العاملين، نحو: أي رجل ضربت أو شتمت؟

فعلى هذا وعلى ما أجازه أبو علي لا يكون تقديم العاملين وتأخير المعمول شرطًا، بل يكون ذكره على أنه الأكثر والأغلب في لسان العرب» [1].

فأنت ترى أن أبا حيان أجاز إعمال المتوسط، وجعل العمل للآخر.

ومال المراديّ إلى جواز التّنازُع في المتوسط والمتقدّم، فقال: «الذي يظهر أنّ تأخير المعمول ليس بشرط في التّنازُع، بل حيث تقدّم المعمول أو توسّط، جاز عمل كل من العاملين فيه مع تقدّمه أو توسّطه، جاز فيه التّنازع، وحيث امتنع عملهما أو عمل احدهما فيه فليس من باب التّنازع، فاذا قلت: «زيدٌ ضاربٌ مكرمٌ عمرًا» فـ»ضارب» و»مكرم» صالحان للعمل في «عمرو»، إذا تقدم أو توسط، فلا مانع من التّنازع إذا تقدم أو توسط، نحو: « زيدٌ عمرًا ضاربٌ مكرمٌ» ، و»زيدٌ ضاربٌ عمرًا مكرمٌ»، و»ضارب ومكرم» خبران.

فإن امتنع عملهما أو عمل أحدهما لمانع؛ لم يكن من باب التّنازع، كقولك: «زيد قام وقعد»؛ لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه، وكذلك «قام زيد وقعد» فـ»زيد» فاعل «قام» ولا يجوز أن يرتفع بـ»قعد» لما ذكر، وكذلك لو قلت: «زيدا ضربت وأكرمت»، لم يجز التّنازع؛ وإن كان المفعول يجوز تقديمه على عامله؛ بل يتعين نصب زيد بضرب؛ لأن أكرمت لا يعمل فيه لكونه تابعا، ومعمول التّابع لا يتقدم على المتبوع على الصحيح» [2].

وقد أشار الطاهر ابن عاشور(ت1393هـ/ 1973م) إلى التّنازع في المتوسط في مواضع من كتابه، منها:

(1): عند قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُۚ أَلَا حِينَ يَسۡتَغۡشُونَ ثِيَابَهُمۡ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَۚ﴾ [هود:5]، حيث قال: «وجملة: ﴿ألا حين يستغشون ثيابهم﴾ إلخ يجوز أن تكون إتماما لجملة ﴿ألا إنهم يثنون صدورهم﴾ متصلة بها، فيكون حرف «ألا» الثّاني تأكيدا لنظيره الذي في الجملة قبله؛ لزيادة تحقيق الخبر، **فيتعلق ظرف «حين» بفعل «يثنون» صدورهم ويتنازعه مع فعل «يعلم» ما يسرون**، وتكون الحالة الموصوفة حالة واحدة مركبة من ثني الصدور واستغشاء الثّياب»[3].

(2): وعند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمۡ تَفۡرَحُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَبِمَا كُنتُمۡ تَمۡرَحُونَ ٧٥﴾ [غافر :75]، قال: «**﴿وبغير الحق﴾ يتنازعه كل من «تفرحون وتمرحون»**، أي: تفرحون بما يسركم من الباطل وتزدهون بالباطل»[4].

(3): وقال عند قوله تعالى: ﴿لَن تَنفَعَكُمۡ أَرۡحَامُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡۚ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَفۡصِلُ بَيۡنَكُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ٣﴾ [**الممتحنة:3**]: «و﴿يوم القيامة﴾ **ظرف يتنازعه كل من فعل لن «تنفعكم» وفعل «يفصل» بينكم؛** إذ لا يلزم تقدم العاملين على المعمول المتنازع فيه إذا كان ظرفا؛ لأن الظروف تتقدم على عواملها، وأن أبيت هذا التّنازع فقل: هو ظرف «تنفعكم»، واجعل لـ»يفصل» بينكم ظرفا محذوفا دل عليه المذكور».[5]

(4): وعند قوله:﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتۡ مِرۡصَادٗا ٢١ لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابٗا ٢٢﴾ [النبأ:21، 22]، قال: «ومتعلق «مرصادا» محذوف دل عليه قوله: ﴿للطاغين مآبا﴾، والتقدير: مرصادا للطاغين، وهذا أحسن لأن قرائن السورة قصار فيحسن الوقف عند مرصادا لتكون قرينة. ولك أن تجعل «للطاغين» متعلقا بـ»مرصادا»، وتجعل متعلق

(1) التّذييل والتكميل، أبو حيان، 7/ 69.
(2) شرح التّسهيل، المرادي، تحقيق محمد عبدالنّبيّ، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط. 1، 2006، 449.
(3) ابن عاشور (ت1393هـ)، التّحرير والتنوير، الدار التّونسية للنشر، 1393هـ – 1984م، 11/ 323.
(4) التّحرير والتنوير، ابن عاشور، 24/ 206.
(5) التّحرير والتنوير، ابن عاشور، 28/ 141.

«مآبا» مقدرا، دل عليه «للطاغين»..

ولو شئت أن تجعل «للطاغين» متنازعا فيه بين مرصادا أو مآبا فلا مانع من ذلك».[1]

(5): وقال في قوله تعالى: ﴿ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾﴾[التكوير:20]: «وتوسيط قوله: ﴿عند ذي العرش﴾ بين ﴿ذي قوة﴾ و﴿مكين﴾؛ **ليتنازعه كلا الوصفين على وجه الإيجاز**، أي هو ذو قوة عند اللهّ... وهو ذو مكانة عند اللهّ وزلفى»[2].

فابن عاشور رحمه اللهّ تعالى ضرب لنا عدة أمثلة وتطبيقات من القرآن الكريم على **وقوع التّنازع في المتوسط**.. وقد أجاز التّنازع في المتقدم أيضًا؛ حيث قال عند قوله عز وجل: ﴿كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُهُمُ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴿٧٠﴾﴾ [المائدة:70]: «**وانتصب «كلما» بالفعلين وهو «كذبوا ويقتلون» على التّنازع**»[3].

وكذا ذكره الشهاب الخفاجي (ت1069هـ/ 1659م) عند قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴿١٨﴾﴾ [الحاقة:18] في تفسير الجارّ والمجرور «مِنْكُمْ» وأنه يمكن أن يتعلّق بالفعل «تَخْفَى» قبله، أو هو متعلّق بـ «خَافِيَةٌ»... حيث قال: «**ولذا قيل إنه من التّجاذُب المذكور في «شرح المفتاح» وهو نوع من البديع، وهو أن يقع في الكلام لفظ يصحُّ تعلُّقه بما بعده وما قبله. وهو في علم النّحو من التّنازع فيما توسط فاعرفه**»[4].

ولا حجة للجمهور تمنعهم من التّنازع في المتوسط إلّا قاعدتهم: أن العامل الأوّل أخذ المعمولَ قبل مجيء الثّاني؛ فلم يكن له أن يطلبه، وهي تابعة للقاعدة الّتي رددناها سابقا: «لا يجتمع عاملان على معمول واحد».

قال السيوطي(ت911هـ/ 1505م): «وكذا لا يمتنع تنازع العاملين معمولا متوسطا بينهما كقولك: «إن تجد زيدا تؤدِّب»، **وهذه المسألة ينبغي أن يكون إعمال الأوّل فيها أرجح عند الجميع، لتساويهما في القرب، وفضّل الأوّل بالسّبق**، وأنّ إعماله ينفي الإضمار قبل الذّكر. فهذا ما اقتضاه ظاهر الأمر عندي، ولست مبتدعا في ذلك بل متّبعا، فقد نقل أبو حيّان إجازة التّنازع في المتقدّم في تفسير سورة براءة، وأنّ بعضهم جعل منه ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴿١٨﴾﴾ [التوبة:128]، قال: والأكثرون على منعه. وذكر ابن هشام الخضراويّ في (شرح الإيضاح) عن أبي عليّ أنّه أجاز في قوله:

قد أوبيت كلّ ماء فهي طاوية

مهما تصب أفقا من بارق تشم

أن يكون «أفقا» ظرفا لـ«تشم»، و«بارقا» مفعول به منصوب بـ«تشم» أيضا، و«من» زائدة لأنّ الكلام غير إيجاب لتقدّم الشّرط، ومفعول «تصب» محذوف، أي: مهما تصبه، والهاء عائدة على البارق أو الأفق. قال ابن هشام: وهذا من تنازع العاملين مع التّوسّط وقلّما يذكره النّحويّون انتهى.

والحقّ أولى بالاتّباع من الوقوف مع قول الجمهور فإنّهم ذكروا علّة لم يظهر اطّرادها.

هذا كلام على طريقة البحث وأمّا التّحقيق فأن يقال: يمنع التّنازع في المتقدّم وذلك لأنّه إنّما يتحقّق تجاذب العاملين للمعمول مع تأخّره عنهما، أمّا إذا تقدّم وجاءا بعده كـ«زيدا ضربت وأكرمت» **فإنّ الأوّل بمجرّد وقوعه بعده يأخذه قبل مجيء الثّاني، لأنّه طالب له من حيث المعنى ولم يجد معارضا؛ فإذا جاء الثّاني لم يكن له أن يطلبه**

---

(1) التّحرير والتنوير، ابن عاشور، 30/ 35.

(2) التّحرير والتنوير، ابن عاشور، 30/ 156.

(3) التّحرير والتنوير، ابن عاشور، 6/ 273.

(4) عناية القاضي وكفاية الرّاضي، الشهاب الخفاجي (ت1069هـ)، دار صادر، بيروت، 8/ 237. وينظر التّفصيل في إعراب آيات التّنزيل، د. عبداللطيف الخطيب، أ. د. سعد عبدالعزيز مصلوح، أ. رجب حسن العلوش، مكتبة الخطيب للنشر والتوزيع، الكويت، ط. 1، 1436هـ-2015م، 29/ 128.

لأنّه إنّما جاء بعد أخذ غيره له. وكذا البحث في المتوسّط»[1].

وذكر أيضًا أن فيه وضعا للظاهر موضعَ المضمر، فقال:».. استعمالا للظاهر في موضع المضمر، وهو لا يجوز، أو لم يحسن أن يحمل بعد ذلك على خلاف ذلك، لأنّ فيه تراجعا ونقضا لما مضى عليه الكلام، ولهذا قال أبو عليّ ومن وافقه في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾ [الطلاق:4] إنّ التّقدير: فعدّتهنّ ثلاثة أشهر، وإنّه حذف الخبر من الثّاني لدلالة خبر الأول عليه.

وقال بعض النّاس: الأولى أن يقدّر الخبر مفردا أي: واللّائي لم يحضن كذلك. **لأنّ تقليل المحذوف أولى** ولأنّه لو نطق بالخبر لم يحسن أن تعاد الجملة برأسها. فاتّفق الفريقان على أنّ الخبر محذوف. ولم يحملوه على أنّ التّقدير: واللّائي يئسن واللّائي لم يحضن فعدّتهنّ ثلاثة أشهر. والذي ظهر أن ذلك ليس إلّا لما ذكرنا. ولهذا أيضا يظهر أنّهم منعوا من التّنازع في المتقدّم نحو «زيدا ضربت وأكرمت»، وفي المتوسّط نحو «ضربت زيدا وأكرمت»، لأنّ الاسم المتقدّم مستوفيه العامل قبل أن يجيء الثّاني فإذا جاء الثّاني لم يقدّر طالبا له بعد ما أخذه غيره. وذلك في المتوسّط أوضح، لأنّ المعمول يلي العامل الأوّل»[2].

وفي الحقيقة فليس في الإعمال في المتوسط وضعا للظاهر موضع المضمر، بل هو الاختصار الرّائع، والعدول عن الحذف والتقديرات والإضمار، فإنه لو وضع الظاهر محل الضمير لقال: إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ، ولكن لما أراد الاختصار بأحسن الوجوه جعل الآية بهذه الطريقة الرّائعة، وهذا ما سنراه من الأمثلة الكثيرة الّتي سوف نبينها .

(1) الأشباه والنظائر في النّحو، السّيوطيُّ، 4/ 153، 154.
(2) الأشباه والنظائر في النّحو، السّيوطيُّ، 82/ 4. وينظر الخضري، حاشية على شرح ابن عقيل، 1/ 407؛ خالد الأزهري، شرح التّصريح، 1/ 479.

ووضع الظاهر محل المضمر ليس أمرا غير مستحسن، بل هو كثير في القُرآن، وله أغراضه، وهو من مواضع بلاغته، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:89]، فلم يقل: فَلَعْنَةُ اللهِّ عليهم، فوضع الظاهر موضع المضمر للدلالة على أنهم لُعنوا لكفرهم، فتكون اللعنة عامة لكل كافر، ويدخلون فيها دخولا أوليا [3].

وكما في قوله تعالى:﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ٥٩﴾[البقرة: 59]، إذْ مقتضى الظاهر أن يقال: فأنزلنا عليهم رجزا؛ فكرر عبارة «الَّذِينَ ظَلَمُوا» مبالغة في تقبيح أمرهم وإشعارًا بأن الإنزال عليهم لظلمهم بوضع غير المأمور به موضعه، أو على أنفسهم بأن تركوا ما يوجب نجاتها إلى ما يوجب هلاكها. [4]

وقد ألفت الرّسائل والكتب الكثيرة في هذا، مثل: (الإظهار في مقام الإضمار في القرآن) لعبدالرحمن حسين، و(الإظهار في مقام الإضمار في تفسير التّحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور) لإدريس محمد أبكر مُحمّد، و(العدول عن الإضمار إلى الإظهار في القرآن الكريم سورة يوسف أنموذجا) تطبيقيا، لنوفل إسماعيل...

(3) أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، البيضاوي (ت685هـ)، دار إحياء التّراث، بيروت، 1418ه، 1/ 93؛ مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل، النسفي أبو البركات (ت710هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط. 1، 1998م، 1/ 109؛ البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس ابن عجيبة (ت1224هـ)، تحقيق: أحمد عبدالله رسلان، القاهرة، 1419هـ.، 1/ 133..
(4) أنوار التّنزيل، البيضاوي، 1/ 82؛ التّسهيل لعلوم التّنزيل، ابن جزي (ت741هـ)، تحقيق: عبدالله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط. 1، 1416هـ، 1/ 84؛ البحر المحيط في التّفسير، أبو حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ، 1/ 363.

والتنازع في المتوسط مع التّزام إعمال كلا العاملين معًا يجيء على الأصل؛ حيث إنّ الحذف والتقدير والتأويل والتغيير خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا عند تحقق سببه.[1] قال الزركشي(ت794هـ/ 1392م): «فصل: في أن الحذف خلاف الأصل.

والحذف خلاف الأصل، وعليه ينبني فرعان: أحدهما: إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى؛ لأن الأصل عدم التّغيير.

والثّاني: إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى»[2].

وقال الفيومي أحمد بن محمد،(770هـ/ 1368م) :»وَالْحَذْفُ تَغْيِيرٌ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ»[3].

وقال السّيوطي: «وَإِنَّمَا اخترته لسلامته من التّأْوِيل وَالزِّيَادَة والحذف وَكلهَا خلاف الأَصْل»[4].

فقد تبين مما سبق أن الإعمال في المتوسط من الإيجاز والتسهيل الذي تسمو به لغتنا وتعلو، وسأتبنى في البحث التّزام **إعمال كلا العاملين معًا، وإلا فقد ذكرنا أن إعمال الثّاني ممكن كما ذكر أبو حيان، وأن إعمال الأوّل ممكن على رأي السيوطي.**

التّطبيقات القرآنية على الإعمال في المتوسط:

والآن لنبدأ بذكر التّطبيقات عليه من القرآن الكريم، مع الإشارة إلى أننا أيّدنا إعمال كلا العاملين معا في المعمول إذا كانا يطلبانه على وجه واحد رفعا أو نصبا أو جرا.

(1): ذكر سيبويه والمبرد عند ذكرهم التّنازعَ قولَه تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب:35]، وقالا: إنه لم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأوّل استغناء عنه لِعلم المخاطب به[5].

وهذه الآية الكريمة فيها تنازعان في المتوسط، فقد تنازع كلٌ من «الْحَافِظِينَ» و»الْحَافِظَاتِ» المعمولَ «فُرُوجَهُمْ» مفعولا لهما وغَلَّبَ المذكرَ على المؤنثِ[6]. والثاني تنازع كلٍ من «الذَّاكِرِينَ» و»الذَّاكِرَاتِ» كلا من «اللهَّ» مفعولاً به و»كَثِيرًا» مفعولا مطلقا نائبا عن المصدر فهو صفته[7]. فالنساء شقائق الرّجال في أحكام الشريعة، إلا ما استثناه الشرع لحكمة.

(2): ما سبق من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾ فقد تنازع كل من المبتدأين «وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ» و»وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ» الخبرَ وهو جملة: «فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ»، و»الفاء» في «فَعِدَّتُهُنَّ» داخلة على جملة الخبر؛ لما في الموصول من معنى الشرط وهو كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب، الرّضي، 4/ 306؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ت761هـ)، المحقق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط. 6، 1985م، 299؛ المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط. 1، دار الفكر، دمشق، 1405ه، 4/ 188.

(2) البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت794هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط. 1، 1391هـ، 3/ 104.

(3) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي (ت 770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، 1/ 26.

(4) همع الهوامع، السيوطي، 1/ 525.

(5) الكتاب، سيبويه، بتحقيق الأعلم الشنتمري، 1/ 50. المقتضب، المبرد، 3/ 112.

(6) الدر المصون، السمين، 9/ 124.

(7) الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود صافي (ت1376هـ)، دار الرّشيد، دمشق- مؤسسة الإيمان، بيروت، ط. 4، 1418هـ، 22/ 162.

[النساء: 16] ومثله كثير في الكلام[1]. فكل من الصّغار واليائسات عدّتهن ثلاثة اشهر.

(3): **ومن أمثلته: قوله تعالى:** ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة:238] فإن اللام في «لله» يجوزُ أَنْ تتعلَّقَ بـ«قوموا»، فلا بد أنْ يكون القيام لله، سواء كان قيام الصلاة، أو القيام بالمعنى العام ، فإن الله أمرنا أن نقوم لله وننهض بأمره ولا نخلد إلى الأرض بالنوم والكسل فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ﴾ [سبأ:46]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢﴾ [المدثر:1، 2].

ويجوزُ أنَ تتعلَّق بـ«قانتين» ويدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة:116]. فالقنوت لا ينبغي إلّا لله وحده، ومعنى قانتين: مطيعين ذاكرين خاشعين له، وفي الصلاة ساكتين عن غير ذكر الله[2].

(4): **ومن أمثلته: قوله تعالى:** ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ **[البقرة282]**، ففي هذه الآية وقع تنازع في عبارة «كَمَا عَلَّمَهُ اللهُ»، فقد تنازع فيها كل من الفعلين السابقين لها وهما «يَكْتُب» و«يأب»، والفعلين اللاحقين «فليكتب» و«ليملل».

فعلى إعمال السابق، إن كانت «الكاف» للتشبيه، يكون المعنى: أنه لا يجوز أن يأب ويمتنع المسلم عن الكتابة لأن الله علمه أن لا يأبى، والكتابة أيضًا تكون مقيّدة ضمن ما علّمه الله. ويجوز كون «الكاف» للمكافأة والتَّعليل، أَيْ: أن يكتب كتابة تكافئ تعليم الله إيّاه، بأن ينفع النّاس بها شكرًا على تيسير الله له أسباب علمها، فتكون نائبة عن المفعول المطلق، أو صفة لمفعول محذوف على تأويل المصدر بـ«المكتوب»، و«ما» بهذا الوجه مصدريَّة.

وعلى إعمال الآخر فـ«الكاف» صفة لمصدر محذوف متعلق بقوله: «فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ». و«ما» موصولة أو مصدريَّة، أي فليكتب وليملل كالذي علّمه الله، أو كتعليم الله إياه[3].

(5): ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ **[آل عمران:7]**. والكلمة موضع التّنازُع هي «مِنْه»، فهي معمولة للفعل «أنزل»، وأيضًا لـ«آيات» معمولة لخبرها المحذوف المقدّر، أي: آياتٌ كائنةٌ منه[4].

---

(1) التّحرير والتنوير، ابن عاشور، 28/ 317. وينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت643هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين، ط. 1، دار الزمان، المدينة المنورة، 2006م، (6/ 166.

(2) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري(ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، 1/ 191؛ الدر المصون، السمين، 2/ 499؛ تيسير التّفسير، اطفيِّش(ت1332هـ)، طبعة المكتبة الشاملة، 1/290.

(3) يُنظَر التّفسير البسيط، أبو الحسن الواحدي (ت468هـ)، أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2010م، 4/ 488؛ تفسير البغوي، البغوي (ت516هـ)، حققه محمد النّمر وعثمان جمعة وسليمان الحرش، دار طيبة، ط: 4، 1417هـ، 1/ 349؛ الزمخشري (ت538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التّنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ، 1/ 402؛ المحرر الوجيز في تَفْسير الكِتابِ العزيز، ابن عطية (ت542هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422ه- 2002م، 1/ 379؛ البحر المحيط، أبو حيان، 2/ 725؛ التّحرير والتنوير، ابن عاشور، 3/ 102، 103... وينظر أيضًا إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرّحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1390هـ- 1971م، 1/ 558؛ المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، زكريا الأنصاري (ت: 926هـ)، دار المصحف، ط. 2، 1405هـ- 1985م، 21.

(4) يُنظَر القطع والائتناف، أبو جعفر النَّحَّاس (ت338هـ)، تحقيق: د. عبدالرّحمن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، السعودية، ط. 1، 1413هـ- 1992م، 124؛ منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، الأشموني (ت: نحو1100هـ)،

فالمعنى في الإعمال الأوّل: أنَّ بعضَ آيات القُرْآن محكمةٌ واضحةُ الدّلالة، لا لبس فيها، هي أصل الكتاب وجلُّه، وهي المرجع عند الاختلاف؛ كآيات الأحكام والحلال والحرام. ومنه آياتٌ مُتَشَابِهَاتٌ محتملةٌ لأكثر من معنًى صحيح، لا يعلمهنَّ كثير من النّاس.

وفي الإعمال الثّاني، حيث الضّمير في «مِنْه» يعود إلى اللهّ؛ يكون المعنى: هُوَ الَّذي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِن عنده، فتكون «من» لابتداء الغاية، وفي هذا تعظيمٌ بليغ للقُرْآن الكريم، ورفعٌ من قدره؛ إذ هو كلامه صادرٌ منه؛ وتشريفٌ كبير لقدر رسول اللهّ ﷺ الَّذي استحق أن ينزل عليه.

وفي هذا الوَقْف ردٌّ على من يقول: إنَّ القُرْآن صادرٌ من جبريل عليه السلام، أو المعنى من اللهّ والتّعبير من الرّسول ﷺ؛ فالكتاب الَّذي بين أيديكم بآياته المحكمة والمتشابهة وبألفاظه من اللهّ لا من غيره[1].

(6): ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأنعام:1]، فعبارة «بربهم» تنازعها الفعلان «كفروا» و«يَعْدِلُونَ»، أي: ثم الذين كفروا بربهم يعدلون به، وعلى إعمال الثّاني فإن له معنيان: أحدهما: يعدلون بمعنى يميلون عنه ويصدون من العدول. والثاني: يعدلون من العدل وهو التّسوية بين الشيئين أي: أن الكفار بالله يعدلون بربهم الأوثان، أي: يسوونها به سبحانه وتعالى[2].

(7) ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿وَأَضَلَّ فِرۡعَوۡنُ قَوۡمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾ [طه: 79]، فالمفعول به «قومه» يتنازعه كلا من الفعلين: «أضل» و«هدى»، أي: أن فرعون الطاغية أضل قومه وأخرجهم عن هدي الفطرة وطريق التّوحيد حين أوردهم موارد الهلكة، وما هداهم إلى طريق الخلاص في دينهم وفي إغراقهم في اليم، وهذه الآية الكريمة في إعمال المفعول به المتوسط كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾[الضحى:3]، ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ ۝٧﴾ [الضحى:7][3].

(8): ومن أمثلته أيضًا قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ۝١٣﴾ [لقمان:13]، حيث يتنازع الجارَ والمجرورَ «بالله» كلٌّ من الفعل: «تُشرك»، وفعل القسم المحذوف، فعلى التّنازع الأوّل يكون نهيا ومنعا عن الشرك بالله تعالى. وفي إعمال الثّاني يكون قسم مؤكد بالذات القدسية على خطورة الشرك و «إِن الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ»[4].

تحقيق: عبد الرّحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، 2008، 126/1.

(1) يُنظَر الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا، جامعة الشارقة بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، جامعة الشارقة، ط. 1، الأمارات، 2008، 951/2؛ النكت والعيون، الماوردي أبو الحسن (ت450هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت، 369/1؛ زاد المسير في علم التّفسير، ابن الجوزي أبو الفرج (ت597هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. 1، 1422هـ، 258/1؛ الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب، 10/2؛ البحر المحيط، أبو حيان، 25/3.

(2) يُنظَر أنوار التّنزيل، البيضاوي، 2/ 153؛ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، 1/ 479؛ الآلوسي (ت1270هـ)، روح المعاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ، 4/ 81؛ إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، 1415ه، 3/ 61.

(3) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب، 4/ 442؛ البحر المحيط، أبو حيان، 7/ 363.

(4) ينظر أنوار التّنزيل، البيضاوي، 214/4؛ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود (ت982هـ)، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، 71/7؛ حاشيتان على البيضاوي، القونوي (ت1195هـ) وابن التّمجيد (ت نحو880هـ)، تحقيق: عبدالله محمود، ط. 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، 15/ 196؛ إعراب القرآن وبيانه، درويش، 7/ 533.

(9): **قوله تعالى:** ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ۝١٧﴾ [**الذاريات** :16، 17] فكلمة «قَلِيلًا» متنازعٌ فيها بين «كانوا»، وبين «يهجعون»؛ إذْ كلمة «قَلِيلًا» معمولةٌ لـ «كانوا» خبرًا له؛ بمعنى: أنَّ الله يمتدح هؤلاء المحسنين المتهجدين القائمين الليل بأنَّهم قليلون عزيزون.

وأيضًا هي معمولة لـ «يهجعون» على أن «ما» صلة، و«قليلًا» صفة للمصدر المحذوف، أي: يهجعون هجوعًا قليلًا. فالله تعالى يمتدحهم بطول التّهجد وقلّة النّوم والهجوع. أو أنّ «قَلِيلًا» معمولة للمصدر المؤول: من «ما» والفعل، خبر له، أو خبر لـ «ما» باعتبارها اسم موصول. أي: هجوعهم أو الّذي يهجعونه من الليل قليلٌ، ولم ترفع «قليلًا» لأنّنا أعملنا فيها الأوّل: «كانوا». وقد اختلف المفسِّرون فيها، ولكنْ عند هذا الإعمال لا يبقى فيها نزاع[1].

(10): ومن أمثلته أيضًا قوله ﷻ: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٢٠ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ۝٢١ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ ۝٢٢ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ ۝٢٣ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [**الانشقاق**:20– 24].

فيتنازع كل من الفعل «أعلم» والفعل «بشِّرهم» عبارة «بما يوعون».

والمعنى على إعمال الأول: بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ القرآن بألسنتهم، والله أعلم بما يُضمرونه في أنفسهم من التّصديق بالقرآن وكونه حقًّا، ولكنَّهم يُظهرون التّكذيب به ليكون صُدودهم عنه مقبولًا عند أتباعهم وبين مجاوريهم؛ فيكون المراد المبالغة في عنادهم وتكذيبهم على خلاف عِلْمهم، فهم كاذبون في تكذيبهم غير صادقين، ويدلُّ عليه قراءة «يَكذِبون» مخففًا وبفتح الياء، أي لا يوجد ما لأجله لا يؤمنون، بل بواعث الإيمان متوفِّرة ودواعي الاعتراف بصدق القرآن متظاهرة.

أو المعنى: وَالله أَعْلَمُ بالذي يضمرونه في صدورهم من الشرّ والبغي.. كما قال ابن عباس (ت68هـ/ 687م).

أو: والله أَعْلَمُ بما يكتمون من أفعالهم السَّيِّئة كما قال مجاهد (ت104هـ/ 722م).

وعلى إعمال الثّاني، فإن «الباء» للسَّببيّة، و«ما» اسم موصول، والعائد محذوف، أي: بسبب ما يضمرونه في صدورهم من المكر والحسد والبغضاء والبغي، بشّرهم

(1) على سبيل المثال: قال الأشْمونيّ: «قيل: «ما» مصدرية، وقيل: نافية؛ فعلى أنَّها مصدرية: فالوقف على «يهجعون»، وفي الثّاني على «قليلًا»، والتقدير: على أنَّها مصدرية كان هجوعهم من الليل قليلًا، وعلى أنَّها نافية كان عددهم قليلًا، «ما يهجعون»، أي: لا ينامون من الليل. قال يعقوب الحضرمي: اختلف في تفسيرها، فقيل: «كانوا قليلًا»، أي كان عددهم يسيرًا، ثم ابتدأ فقال: «من الليل ما يهجعون»، وهذا فاسد؛ لأنَّ الآية إنَّما تدلّ على قِلّة نومهم لا على قِلّة عددهم. وقال السّمين: نفيُ هجوعهم لا يظهر من حيث المعنى، ولا من حيث الصّناعة، أما الأوّل: فلابدّ أن يهجعوا ولا يتصور نفي هجوعهم، وأما الصناعة: فلأنَّ ما في حيز النفي لا يتقدم عليه؛ لأنَّ «ما» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عند البصريين، تقول: زيدًا لم أضرب، ولا تقول: زيدًا ما ضربت، هذا إنْ جعلتها نافية. وإنْ جعلتها مصدرية، صار التّقدير: كان هجوعهم من الليل قليلًا، ولا فائدة فيه؛ لأنَّ غيرهم من سائر الناس بهذه المثابة»... وقال الواحدي: «واختار المبرد أن تكون «ما» صلة، وقال: لو كان «ما» للمصدر أو بمعنى الذي، لكان ما قبلها مرفوعًا فيكون: قليلٌ هجوعهم، أو قليلٌ الّذي يهجعون».. يُنظَر الأنباريّ، الإيضاح، 905/ 2، 906؛ النّحّاس، القطع والائتناف، 684؛ المقصد، زكريّا الأنصاريّ، 81؛ التّفسير البسيط، الواحدي، 438/ 20؛ مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.2، 1405هـ، 2/ 686؛ الكشاف، الزمخشري، 398/ 4؛ البحر المحيط، أبو حيان، 551/ 9، 552؛ الدر المصون، السمين، 45/ 10؛ منار الهدى، الأشْمونيّ، 294/ 2.

بعذاب اليم شديد موجع. واقتران جملة «بشّرهم..» بـ«الفاء» لأن الموصول كثيرا ما يعامل معاملة اسم الشرط؛ فيقترن خبره ومتعلقه بـ«الفاء» تشبيها له بجزاء الشرط[1].

علاقة «التنازع» على المتوسط بوقف «التّعانق»

وهنا مسألة مهمة وهي علاقة «التنازع» على المتوسط بوقف «التجاذب أو التّعانق» المعروف في علوم القرآن الكريم، وقد سبق قول الشهاب: «إنه من التّجاذُب المذكور في «شرح المفتاح»... وهو في علم النّحو من التّنازع فيما توسط».

والتجاذب أو التّعانق: هو أن تكون الكلمة أو الجملة صالحة أن تكون من السّابق فيوقف بعدها، وأن تكون من اللاحق فيوقف قبلها[2]، ففيه إعمال أحدهما بحسب الوقف، فالفرق بينه وبين التّنازع هو إعمال السابق واللاحق معا في آن واحد إذ لا وقف فيه.

فعلى هذا، فإنَّ الإعْرابات الثّابتة بسبب وقف التّعانُق جائزة عند التّنازع مع الوصل، ويشكِّل هذا إثراءً للمعاني والإعراب، وهذا كما في قوله: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة:26]، **فقد أشار أبو بكر بنُ الأنباري (ت328هـ / 940م) وأبو إسحاق الزجاج (ت311هـ/ 923م) وأبو عمرو الدّاني (ت444هـ/ 1053م) وزكريا الأنصاري (ت926هـ / 1520م) والأشموني أحمد بن عبد الكريم (ت القرن 11هـ/ القرن 17م) وغيرهم مِمَّن كتبوا في الوقف إلى هذا الموضع من التّعانق، وأن كلمة «أربعين» يمكن الوقف قبلها، فتتعلق حينئذ بما بعدها، ويمكن الوقف بعدها، فتتعلق بما قبلها**[3].

فإنْ وُقِف على «عليهم»، فتحريم الأرض المقدّسة عليهم مطلقٌ، ويكون «أَرْبَعِينَ» ظرف زمان معمولًا لـ«يَتِيهُون»؛ أَيْ: يتيهون في الأرض أربعين سنة. ويصحّ الوَقْف على «سَنَةً» وربطه بالتّحريم؛ أَيْ: حرّمت عليهم هذه المدّة تحريمًا قدريًّا جزاءً بقولهم: ﴿لَن نَّدْخُلَهَا أَبَدًا﴾ [المائدة:24]. ويكون إعراب «مُحَرَّمَةٌ» خبر «إنّ»، و«عَلَيْهِمْ» متعلق بـ«مُحَرَّمَةٌ»، و«أَرْبَعِينَ» ظرف زمان متعلق بـ«مُحَرَّمَةٌ»[4].

(1) ينظر تأويلات أهل السنة، الماتريدي أبو منصور (ت333هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت 2005م، 10/ 479؛ النّكت والعيون، الماوردي، 238/ 6، 239؛ البحر المحيط، أبو حيان، 10/ 440؛ علل الوقوف، السجاوندي (ت560هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرّشد، الرّياض، 3/ 1113؛ منار الهدى، الأشْمونيّ، 2/ 405؛ روح المعاني، الآلوسي، 15/ 292، 293؛ التّحرير والتنوير، ابن عاشور، 30/ 233، 234.

(2) يُنْظَر البرهان، الزركشي، 365/1؛ النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التّجارية الكبرى، 1/ 237، 238؛ روح المعاني، الآلوسي، 32/ 12، 33؛ وقوف القرآن وأثرها بالتفسير، د. مساعد الطيار، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، 1432هـ- 2012م، 342 – 344؛ موقف التّعانُق – المعانقة – في القرآن الكريم د. عبد العزيز بن علي الحربي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشَّريعة واللُّغة العربيَّة وآدابها، المجلَّد (19)، العدد (31)، رمضان.

(3) يُنْظَر الأنباريّ، الإيضاح، 2/ 616؛ معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (ت311هـ)، عالم الكتب، بيروت، 1988م، 2/165؛ المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني (ت444هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرّحمن رمضان، دار عمار، ط. 1، 1422هـ- 2001م، 59؛ المقصد، زكريَّا الأَنْصاريِّ، 31؛ منار الهدى، الأشْمونيّ، 213/1؛ أ. د. ياسين الجاسم، الوقف والابتداء في القرآن، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 2016م، 253.

(4) ينظر تأويلات أهل السّنة، الماتريدي؛ 494/3، 495؛ المحرر الوجيز، ابن عَطيّة، 177/2؛ البحر المحيط، أبو حيان، 223/4؛ الدر المصون، السمين، 236/4؛ أبو السعود، إرشاد العقل السّليم، 25/3؛ روح المعاني، الآلوسي، 280/3.

أما على التّنازع فإنَّ «أَرْبَعِينَ» ظرف يتنازعه اسم المفعول: «مُحَرَّمَةٌ» والفعل: «يَتِيهُونَ». وجملة: «يتيهون في الأرض أربعين سنة» حال من الضمير في «عليهم».

وكما في قوله: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [**الفتح** :27]، فقد أشار الزَمَخْشري (ت538هـ/ 1143م) والخازن (ت741هـ/ 1341م) والسمين الحلبي (ت756هـ / 1355م) ونظام الدّين النّيسابوري (ت بعد 850هـ/ بعد 1446م) والآلوسي (ت1270هـ / 1854م) والشّهاب وغيرهم إلى تعانق الوَقْف على «بِالْحَقِّ»[1].

فان وقف على «الرّؤْيَا»، فإنَّ قوله: «بِالْحَقِّ» قسمٌ من الله تعالى، وجوابه: «لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»، ويمكن أن لا يكون قسم، ويتعلق بـ «لَتَدْخُلُنَّ»؛ أَيْ: لَتَدْخُلُنَّه بِالْحَقِّ.

وإنْ وُقِفَ على «بِالْحَقِّ»، فإنَّ جملة: «لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» جواب قسم محذوف، أَيْ: والله لَتَدْخُلُنَّ... وهو من كلام الله تعالى. أو من قول الرّسول ﷺ لأصحابه حكاية عن رؤياه. ويكون «بِالْحَقِّ» متعلق بـ«صَدَقَ»؛ أَيْ: صدَّقه فيما رأى وفي حصوله صدقًا ملتبسًا بالحقّ، أَيْ: بالحكمة البالغة. ويجوز أن يتعلق بـ«الرّؤيا» حالًا منها؛ أَيْ: صَدّقَهُ الرّؤيا ملتبسة بالحق، على معنى أنّها لم تكن من أضغاث الأحلام[2].

وعلى الإعمال فإنَّ «بِالْحَقِّ» يتنازعه الفعلان: «صَدَقَ» و«لَتَدْخُلُنَّ» بالإعرابات السابقة.

ومنه قوله: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ ۚ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [**الممتحنة**:3]، فقد أشار النّحَّاس والدَّانيّ والأشْموني والسَّجاوَنْدِيّ (ت560هـ / 1165م) والدكتور ياسين الجاسم إلى أن الظرف: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ» محل تعانق يجوز الوقف بعده وتعلقه بالفعل «تنفعكم»، ويجوز الوقف قبله وتعلقه بالفعل «يفصل»[3].

وعليه فإنَّ الظّرف «يَوْمَ الْقِيَٰمَةِ» يتنازعه الفعلان: «تَنْفَعَكُمْ» و«يَفْصِلُ».

وهكذا في كثير من وقوف التّعانق الّتي أشار لها العلماء؛ كما في كتاب (نهاية القول المفيد في علم التّجويد) لمحمد مكي الجريسي (ت1322هـ/ 1902م)، وكتاب (الوَقْف والابْتداء في القُرْآن، وصِلتُه برسم المصحف والقِراءات والإعراب) لشيخنا الأستاذ الدّكتور ياسين الجاسم، وبحث بعنوان (وقف التّعانُق في القرآن الكريم)، للدكتور عبد العزيز الحربي، منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشَّريعة واللُّغة العربيَّة وآدابها، المجلَّد (19)، العدد (31)، رمضان، وكتاب (**من إشكاليَّات ترجمة وقف المعانقة في القُرآن**)، **للأستاذ الدكتور حمدي بخيت**. فقد ذكر هؤلاء العلماء نحوا من أربعين وقف تعانق، يمكننا أن نجعل محل التّعانق في أغلبها محلا للتّنازع في المتوسط.

(1) يُنظَر الزمخشري، الكشاف، 345/ 4؛ لباب التّأويل في معاني التّنزيل، الخازن (ت741هـ)، دار الكُتُب العلمية، بيروت، ط. 1، 1415هـ- 1995م، 171/ 4؛ الدر المصون، السمين، 719/ 9؛ غرائب القُرآن ورغائب الفرقان، النَّيْسَابُوْرِيّ النظام (بعد 850هـ)، دار الكُتُب العلمية، بيروت، ط. 1، 1416هـ، 152/ 6؛ روح المعاني، الآلوسي، 273/ 13؛ عناية القاضي، الشهاب، 67/ 8.

(2) الكشاف، الزمخشري، 345/ 4؛ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، 2/ 1168؛ اللباب التّأويل، الخازن؛ 171/ 4؛ التّحرير والتنوير، ابن عاشور، 199/ 26.

(3) يُنْظَر القطع والائتناف، النّحَّاس، 527؛ المكتفى، الدَّانيّ، 564؛ علل الوقوف، السَّجاوَنْدِيُّ، 1012/ 3؛ منار الهدى، الأشْمونيّ، 332/ 2؛ أ. د. ياسين الجاسم، الوقف والابتداء، 277. وبنظر إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس(ت338هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2001، 4/ 271؛ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، 2/ 1217.

الخاتمة:

وفي خاتمة هذا البحث الصغير يتبين لنا عدة أمور، منها:

عظمة اللّغة العربية وتنوع أساليبها الّتي تؤدي إلى تعدّد وسِعة دلالاتها.

إنّ التّنازع في المعمول المتوسط لم يأخذ حقّه بالبحث الدّقيق لا نظريّا ولا تطبيقيّا.

إنّ التّنازع في المتوسط أقرّه علماء جهابذة مثل أبي علي الكسائي وأبي حيّان والمراديّ.

إنّه مصدر مهم من مصادر تعدّد المعاني والدّلالات.

إنّه يبعدنا عن الحذف والتّقدير، وهو مطلوب عند أهل اللّغة.

إنّ له علاقة أصيلة مع وقف التّعانق؛ حيث يكون لهذا الوقف معنيان بحسب الوقف، بينما في التّنازع يكون كلا المعنيين مقصودين معا.

أيّدنا إعمال كلا العاملين معا في المعمول إذا كانا يطلبانه على وجه واحد رفعا أو نصبا أو جرا .

المصادر:

1. الاختيارين، الأخفش الأصغر(ت 315هـ)، تحقيق: فخر الدّين قباوة، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط. 2، 1984م.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق: رجب عثمان مُحَمَّد، مراجعة: رمضان عبدالتّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.1، 1418هـ-1998م.
3. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدّين ابن القيم (ت767هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض السهلي، أضواء السلف، الرّياض، ط. 1، 1373هـ- 1954م.
4. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود(ت982هـ)، دار إحياء التّراث العربي، بيروت.
5. الأشباه والنظائر في النّحو، السَّيوطيُّ (ت911هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، غازي مختار طليمات، إبراهيم محمد عبد الله، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1407هـ- 1987م.
6. إصلاح المنطق، ابن السكيت (ت244هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التّراث العربي، لبنان، ط. 1، 1423هـ- 2002م.
7. الإضمار في أسلوب (التنازع) بين السّماع والقياس، د. سعود الخنين، مجلة العلوم العربية، العدد 32، رجب ١٤٣٥هـ، المملكة العربية السعودية.
8. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، 1415هـ.
9. أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، البيضاوي (ت685هـ)، دار إحياء التّراث، بيروت، 1418هـ.

10. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام(ت761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.
11. إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: محيي الدّين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1390هـ-1971م.
12. الإيضاح، أبو عليٍّ الفارسيُّ(ت 377ه)، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود، الرياض، ط.1، 1389هـ-1969م.
13. البحر المحيط في التّفسير، أبو حيان(ت745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
14. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس ابن عجيبة (ت1224هـ)، تحقيق: أحمد عبدالله رسلان، القاهرة، 1419هـ.
15. البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت794هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط. 1، 1391هـ.
16. تأويلات أهل السنة، الماتريدي (ت333هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت 2005م.
17. التّحرير والتنوير، ابن عاشور(ت1393هـ)، الدّار التّونسية للنشر، 1393هـ-1984م.
18. التّذييل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل، أبو حيان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط. 1، دار القلم - دار كنوز إشبيليا، دمشق.
19. التّسهيل لعلوم التّنزيل، ابن جزي الكلبي (ت741هـ)، تحقيق: عبدالله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط. 1، 1416هـ.
20. التّفسير البسيط، أبو الحسن الواحدي (ت468هـ)، محقق في (15) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ، السعودية، 2010م، 488/ 4.
21. تفسير البغوي، البغوي(ت516هـ)، حققه محمد النّمر وعثمان جمعة وسليمان الحرش، دار طيبة، ط. 4، 1417هـ.
22. التّفصيل في إعراب آيات التّنزيل، د. عبداللطيف الخطيب، أ. د. سعد عبدالعزيز مصلوح، أ. رجب حسن العلوش، مكتبة الخطيب، الكويت، ط. 1، 1436هـ- 2015م.
23. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش(ت778هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، مصر، ط: 1، 1428هـ.
24. تهذيب اللغة، الأزهري(370هـ)، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، 2001م.
25. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (ت749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط. 1، 1428هـ-2008م.
26. تيسير التّفسير، اطفيِّش، طبعة المكتبة الشاملة.
27. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.
28. الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود صافي (ت1376هـ)، دار الرّشيد، دمشق- مؤسسة الإيمان، بيروت، ط. 4، 1418هـ.
29. الجيم، أبو عمرو الشيباني (ت206هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1394هـ-1974م.
30. حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري محمد بن مصطفى (ت1287هـ)، ضبط

يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط. 1، 1424هـ- 3003م.
31. حاشية على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان محمد بن علي (ت1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 1417هـ- 1997م.
32. حاشيتان على البيضاوي، القونوي (ت1195هـ) وابن التّمجيد (ت نحو880هـ)، تحقيق: عبدالله محمود، ط. 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
33. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي(ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط. 4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.
34. الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت756هـ)، دار القلم، دمشق.
35. دراسة باب التّنازع النحوي من خلال كتب إعراب القرآن وتفسيره، دراسة نحوية تطبيقية، د. إبراهيم البعيمي، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، العدد 131، المملكة العربية السعودية.
36. ديوان علقمة الفحل (ت نحو 20 ق.هـ)، بشرح: الأعلم الشنتمري، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، راجعه: فخر الدّين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب.
37. روح المعاني، الآلوسي (ت1270هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ.
38. زاد المسير في علم التّفسير، ابن الجوزي أبو الفرج (ت597هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.1، 1422هـ.
39. شرح التّسهيل، المرادي(ت749هـ)، تحقيق محمد عبد النّبِيّ، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، ط: 1، 2006، 449.
40. شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، خالد الأزهري (ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 1421هـ- 2000م.
41. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك(ت672هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط. 1، 1410هـ- 1990م.
42. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور(ت663هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب، ط. 1، 1400هـ-1980م.
43. شرح ديوان ذي الرّمة رواية ثعلب، أبو نصر الباهلي (ت231هـ)، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، ط. 1، 1982م- 1402هـ.
44. شرح على الكافية لابن الحاجب، الرضي الاستراباذي (ت686هـ)، تحقيق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، 1395ه-1975م.
45. شرح قصيدة كعب «بانت سعاد»، ابن هشام، بحاشية إبراهيم الباجوري، مصر، 1916م.
46. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور، ط. 4، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.
47. علل الوقوف، السجاوندي (ت560هـ)، تحقيق: د. محمد العيدي، مكتبة الرّشد، الرّياض.
48. عناية القاضي وكفاية الرّاضي، الشهاب الخفاجي (ت1069هـ)، دار صادر، بيروت.
49. غرائب القُرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري النظام (بعد 850هـ)، دار الكُتُب العلمية، بيروت، ط. 1، 1416هـ.

50. القطع والائتناف، أبو جعفر النَّحَّاس (ت338هـ)، تحقيق: د. عبد الرّحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ط. 1، 1413هـ- 1992م.
51. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني(ت643هـ)، تحقيق: محمد نظام الدّين الفتيح ط. 1، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، 2006م.
52. الكتاب، سيبويه (ت180هـ)، بتحقيق الأعلم الشنتمري «تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب»، ط: 3، ايران، مؤسسة الأعلمي، 1410هـ.
53. الكشاف عن حقائق غوامض التّنزيل، الزمخشري (ت538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ
54. اللباب في الرد على ابن الخشاب، ابن بري (ت582هـ)، مطبعة صبيح، 1326ه.
55. لباب التّأويل في معاني التّنزيل، الخازن (ت741هـ)، دار الكُتُب العلمية، بيروت، ط. 1، 1415هـ - 1995م.
56. لسان العرب، ابن منظور الأفريقي(ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط. 3، 1414هـ.
57. المحرر الوجيز في تَفْسير الكِتابِ العزيز، ابن عطية الأندلسي(ت542هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ- 2002م.
58. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده المرسي (ت458هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 2000م.
59. مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل، النسفي، أبو البركات (ت710هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط. 1، 1998م.
60. المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (ت377هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط.1، 1407هـ- 1987م.
61. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط. 1، دار الفكر، دمشق، 1405ه.
62. المسند الصحيح، الإمام مسلم بن الحجاج (261هـ)، دار إحياء التّراث، بيروت.
63. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.2، 1405ه
64. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي (ت 770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.
65. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج(ت311هـ)، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
66. المعاني الكبير في أبيات المعاني، ابن قتيبة الدّينوري (ت276هـ)، تحقيق: د سالم الكرنكوي وعبد الرّحمن بن يحيى اليماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدّكن، الهند، ط. 1، 1368هـ- 1949م.
67. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط. 6، 1985م.
68. المقتضب، أبو العباس المبرد (ت286هـ)، تحقيق: محمد عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
69. المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، زكريا الأنصاري (ت926هـ)، دار المصحف، ط. 2، 1405هـ- 1985م.
70. المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الدّاني(ت 444هـ)، تحقيق: محيي الدّين عبد الرّحمن رمضان، دار عمار، ط. 1، 1422هـ- 2001م.

71. منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، الأشموني(ت نحو 1100هـ)، تحقيق: عبد الرّحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008م.
72. النحو الوافي، عباس حسن (ت1398هـ)، دار المعارف، ط. 15.
73. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت833هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التّجارية الكبرى.
74. النكت والعيون، الماوردي أبو الحسن (ت450هـ)، دار الكُتُب العلمية، بيروت، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرّحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
75. الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدّراسات العليا- جامعة الشارقة بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، جامعة الشارقة، ط1، الأمارات، 2008م.
76. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقية، مصر.
77. وقف التّعانُق – المعانقة – في القرآن الكريم، د. عبد العزيز بن علي الحربي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشَّريعة واللُّغة العربيَّة وآدابها، المجلَّد (19)، العدد (31)، رمضان.
78. الوقف والابتداء، أ. د. ياسين الجاسم في القرآن، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 2016م.
79. وقوف القرآن وأثرها بالتفسير، د. مساعد الطيار، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، 1432هـ- 2012م.